حول المساعي المبذولة لتحقيق الجلاء الاسرائيلي عن لبنان

أخفقت حتى الآن (منتصف كانون الأول ــ ديسمبر) المساعي المبذولة لجمع لجنتي الاتصال اللبنانية والاسرائيلية، وللشروع في المفاوضات حول انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. فقد نشطت المساعي الأميركية في الآونة الأخيرة، عبر ايفاد المبعوث الأميركي الخاص للشرق الأوسط فيليب حبيب الى المنطقة، في النصف الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بهدف تذليل العقبات التي تعترض بدء المفاوضات بين الطرفين، ثم دراسة امكان استئناف مفاوضات الحكم الذاتي استناداً الى مشروع الرئيس ريغان. وخلال زيارته لاسرائيل واجه حبيب موقفاً متصلباً من جانب مسؤوليها، رغم التنازلات التي قدَّمها لهم باسم الجانب اللبناني، وأبرزها أن ترئس اللجنة اللبنانية في المفاوضات شخصية مدنية نزولاً عند رغبتهم. الا أن هؤلاء المسؤولين لم يكتفوا بذلك، وانما أصروا أيضاً على اجراء المفاوضات في بيروت والقدس، وليس في ضواحيهما، وأن يكون اجراؤها على مستوى الوزراء وليس أقل من ذلك.

وعبرَّت الحكومة الاسرائيلية عن موقفها المتصلب هذا في جلستها يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، حيث أصدرت قراراً كررت فيه مطالبها بشأن ضرورة إجراء المفاوضات بين اسرائيل ولبنان في القدس وبيروت، وضرورة ترؤس ممثلين مدنيين للجنتي المفاوضات. وكانت الحكومة الاسرائيلية قد بحثت في جلستها المذكورة في الاقتراح الذي قدمه المبعوث الأميركي حبيب حول مسألتي مستوى الممثلين ومكان المفاوضات، حيث اقترح اشراك ممثلين مدنيين في الوفدين، واجراء المفاوضات في ضواحي القدس وبيروت، أي في معاليه هاحاميشاه وخلده، وليس في عاصمتي البلدين. ولوحظ أن العديد من الوزراء (١٠ وزراء) كانوا على استعداد للقبول بصيغة حبيب هذه، الا أن وزيري الدفاع والخارجية شارون وشامير، اضافة الى رئيس الحكومة بيغن، أصروا على موقفهم بعدم التنازل في هذا الموضوع، وعدم اعتبار المسألة وكأنها اجرائية فقط. «فهذه مسألة جوهرية، واذا بدأنا بالتنازل فسنخطىء الهدف الذي وضعناه أمام أعيننا، وهو أن التسوية بين اسرائيل ولبنان، يجب ألا تكون أمنية فقط، وانما تحمل طابعاً سياسياً، وتجسِّد حقيقة وضع حد لحالة الحرب بين البلدين، بحيث يجري تطبيع العلاقات بينهما، حتى وان لم نصل الى سلام رسمي مع لبنان» (**معاريف**، ١٩٨٢/١١/٢٩).

وكانت صيغة القرار الذي اتخذته الحكومة معبرة عن اتجاه التصلب المذكور. فقد ورد فيها «أن الحكومة تعود وتصادق على قرارها السابق، وهو أن المفاوضات بين لبنان واسرائيل، يجب أن تكون سياسية ــ أمنية، تحقق تسويات تمنع كل امكانية للمس باسرائيل وسكانها انطلاقاً من لبنان. كذلك يجب أن يترأس وفدي البلدين الى